بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعدُ:

فقد وقفت على كتابةً لعرفات المحمدي بعنوان: (ردك لجرح العا لم جرح فيه والرد على ما كتبه صاحب "نذير الصاعقة" في ذلك)، وبعد قراءتي لها اتضح لي أنه ما زال يكابر عن قبول الحق، كما فعل سابقاً في عدة قضايا[1]، فقد حاد عرفات في كتابته هذه عن الاعتراف ببطلان قاعدة: (ردك لجرح العا لم جرح فيه) التي روج لها ونشرها في حسابه، وأخذ يلبِّس على القارئ ويلف ويدور فقط للتملص من خطئه!

ومما أحببت التنبيه عليه مما جاء في كتابة عرفات هذه:

أولاً: نفى عرفات عن نفسه كونه ذكر هذه القاعدة مطلقة دون تقييد!

والجواب: أن الحقيقة هي أنه فعلاً ذكرها مطلقة دون تقييد، وهذه هي التغريدة موجودة تشهد بذلك فأين التقييد فيها؟!

وما هذا الإنكار منه إلا أسلوب من أساليبه في المراوغة واللف والدوران.

ثانياً: حاول عرفات التملص من هذه القاعدة بأن هذه التغريدة التي جاء فيها ذكر هذه القاعدة ليست له، وإنما هو أعاد تغريدها!

والجواب: إن إعادته لها دون تعقب لدليل على ارتضاءه لها، وأنه يراها قاعدة صحيحة، وإلا لما أعاد التغريد لها، بل إن الكثيرين لم يعرفوا هذه القاعدة إلا عن طريق عرفات في حسابه على تويتر، فهو الذي نشرها وروج لها.

ثالثاً: احتج عرفات لهذه القاعدة بكلام للخطيب البغدادي ألا وهو قوله رحمه الله: "والعلة في ذلك أن الجارح يخبر عن أمر باطن قد علمه ويصدق المعدل ويقول له: قد علمت من حاله الظاهرة ما علمتها وتفردت بعلم لم تعلمه من اختبار أمره، وإخبار المعدل عن

---

(١) وسوف أبين ذلك في كتابة ستخرج قريباً إن شاء الله تعالى بعنوان: (الأدلة والبراهين الواضحات في بيان انحراف عرفات) والتي حوت أكثر من عشرين دليلاً في بيان انحراف هذا الرجل، وبعض هذه الأدلة تخرج لأول مرة.

العدالة الظاهرة لا ينفي صـــدق قول الجارح فيما أخبر به... ولأن من عمل بقول الجارح لم يتهم المزكي ولم يخرجه بذلك عن كونه عدلاً ومتى لم نعمل بقول الجارح كان في ذلك تكذيب له ونقص لعدالته وقد علم أن حاله في الأمانة مخالفة لذلك"[١].

والجواب: أنه ليس في كلام الخطيب البغدادي من الإطلاق ما في قاعدة عرفات فقد جاء كلامه مفصلاً -شيئاً ما- بخلاف قاعدة عرفات، ومع ذلك فقد تعقب الخطيبَ العلماءُ من أهل هذا الفن.

قال العلامة عبدالرحمن المعلمي رحمه الله: (أقول: ظاهر كلام الخطيب أن الجرح المبين السبب مقدم على التعديل، بل يظهر مما تقدم عنه في القاعدة الخامسة من قبول الجرح المجمل إذا كان الجارح عارفاً بالأسباب واختلاف العلماء أن الجارح إذا كان كذلك قدم جرحه الذي لم يبين ســـببه على التعديل **لكن جماعة من أهل العلم قيدوا الجرح الذي يقدم على التعديل بأن يكون مفســـراً**، والدليل المذكور يرشـــد إلى الصـــواب فقول الجارح العارف بالأسباب والاختلاف: ليس بعدل، أو: فاسق، أو: ضعيف أو: ليس بشيء، أو: ليس بثقة، هل يجب أن لا يكون إلا عن علم بســـبب موجب للجرح إجماعاً؟ أو لا يحتمل أن يكون جهل أو غفل أو ترجح عنده مالا نوافقه عليه؟ أو ليس في كل مذهب اختلاف بين فقهائه فيما يوجب الفسق؟ فإن بين السبب فقال مثلاً: قاذف، أو قال المحدث: كذاب، أو: يدعى السماع ممن لم يسمع منه، أفليس إذا كان المتكلم فيه راوياً قد لا يكون المتكلم قصد الجرح وإنما هي فلتة لسان عند ثورة غضب أو كلمة قصد بها غير ظاهرها بقرينة الغضب؟ أو لم يختلف الناس في بعض الكلمات أقذف هي أم لا؟ حتى إن فقهاء المذهب الواحد قد يختلفون في بعضها. أو ليس قد يستند الجارح إلى شيوع خبر قد يكون أصله كذبة فاجر أو قرينة واهية كما في قصة الإفك؟ وقد يستند التحدث إلى خبر واحد يراه ثقة وهو عند غير ثقة، أو ليس قد يبني المحدث كلمة «كذاب» أو «يضع الحديث» أو «يدعي السماع ممن لم يسمع منه» على اجتهاد يحتمل الخطأ؟ فان فصل الجارح القذف أفليس قد يكون القذف لمستحقه؟ أو ليس قد يكون فلتة لسان عند سورة غضب كما وقع من محمد بن الزبير أو من أبي الزبير

(١) الكفاية للخطيب (١/٣٣٣_٣٣٤).

محمد بن مسلم بن تدرس على ما رواه أبو داود الطيالسي عن شعبة وكما وقع من أبي حصين عثمان بن عاصم فيما ذكره وكيع وإن كانت الحكاية منقطعة؟

إذا تدبرت هذا علمت أنه لا يستقيم ما استدل به الخطيب إلا حيث يكون الجرح مبيناً مفسراً مثبتا مشروحاً بحيث لا يظهر دفعه إلا بنسبة الجارح إلى تعمد الكذب، ويظهر أن المعدل لو وقف عليه لما عدل، فما كان هكذا فلا ريب أن العمل فيه على الجرح وإن كثر المعدلون وأما ما دون ذلك فعلى ما تقدم في القضية الأولى)[1].

فانظر أخي القارئ كيف أن العلامة المعلمي رحمه الله أخذ يبين ويفصل في المسألة، ولم يوافق على كلام الخطيب البغدادي رحمه الله بإطلاقه، بل قال إن كلامه لا يستقيم إلا إذا كان الجرح مبيناً مفسراً مثبتاً مشروحاً إلخ كلامه المتين الواضح، فإذا كان هذا التعقب من العلامة المعلمي على كلام الخطيب، فكيف إذاً الحال مع قاعدة عرفات التي ليس لها زمام ولا خطام؟!

وقد بينت في ردي على عرفات الذي بعنوان: (ومرةً أُخرى على خُطى الحدَّادِيةِ يا عرفات! نقدُ قاعدة: ردُّك لجرْحِ العالِمِ جَرْحٌ فِيه)[2] بطلان هذه القاعدة من أربعة أوجه، وذكرت أيضاً أربعة لوازم باطلة تلزم من هذه القاعدة، ودللت على ذلك بأقوال وأمثلة للأئمة والعلماء من السلف والخلف، فليراجعه من أحب.

وصلى الله وسلم على نبينا محمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه: أبو عبد الرحمن، عارف بن عبد الرحمن الجعفر.

مملكة البحرين –حرسها الله تعالى–

يوم الثلاثاء: ١٨/ ١١/ ١٤٣٩هـ الموافق ٣١/ ٧/ ٢٠١٨م

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١/ ٢٦٤).

(٢) https://mega.nz/#!v2gklIrR!g2eU3YQir1j300KBU0tvhLQjMyGt33tPvCRSWIIegI